مركز الاتحاد
للابحاث و التطوير

ورقة سياسية

الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي

إعادة إنتاج للهيمنة واحتكار للقرار الدولي

تاريخ الاصدار
2026-2-19

الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي

إعادة إنتاج للهيمنة واحتكار للقرار الدولي

فهرس

مقدمة 3

أوّلًا: مخاطر الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي 4

1. احتكار وضع المعايير وإعادة تشكيل القوة 4
2. المخاطر الاقتصادية – من التنظيم إلى الاحتكار المقنن 5
3. المخاطر الجيوسياسية 5
4. المخاطر البنيوية العميقة 6
5. المخاطر الثقافية والمعرفية 6

ثانيًا: السيادة الرقمية وإشكالية البيانات 7

1. من سيادة الإقليم إلى سيادة البيانات 7
2. التداخل مع التشريعات الإقليمية 7

ثالثًا: الأبعاد القانونية وإشكالية لازدواجية المعايير 7

1. التعارض بين الإلزام الدولي والاختصاص الدستوري 8
2. إشكالية "تدويل المعايير" وتحولها إلى التزام فعلي 8
3. ازدواجية المعايير: المعيار البنيوي للمساءلة غير المتكافئة 8
4. العلاقة بين الحوكمة التقنية والتجارة الدولية 9
5. إشكالية آليات الطعن والتقاضي 9
6. التسييس المحتمل لتقارير الامتثال 9
1. التوازن بين الشفافية والسيادة الأمنية 9

الخاتمة 10

مقدمة

تتناول هذه الورقة المخاطر البنيوية والسياسية والقانونية والاقتصادية لإنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي، في ضوء التحولات التي يشهدها النظام الدولي منذ 2023، خاصة بعد صدور تقارير أممية ودولية تدعو إلى إنشاء إطار عالمي منسّق لحوكمة الذكاء الاصطناعي[1]. وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن تصميم البنية المؤسسية للوكالة المقترحة سيجعلها أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الرقمية للقوى الكبرى.

شهدت السنوات 2023–2026 تصاعدًا ملحوظًا في الدعوات إلى إنشاء آلية دولية مركزية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، خاصة بعد إطلاق مبادرات الأمم المتحدة عبر الهيئة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، وصدور تقارير دولية مثل *International AI Safety Report 2025* و*The Annual AI Governance Report 2025*.[2]

وقد أكد تقرير السلامة الدولي لعام 2025 أنّ "تزايد أنظمة الذكاء الاصطناعي اندماجًا في البنية التحتية الحيوية، سيخلق مخاطر نظامية تتجاوز الحدود الوطنية."[3] هذا التصريح يكشف عن منطق أساسي في الدعوة إلى وكالة دولية: أن المخاطر عابرة للحدود، وبالتالي تحتاج إلى حوكمة عابرة للسيادة. لكن السؤال التحليلي الأعمق هو: هل تعني عابرية المخاطر بالضرورة مركزية السلطة؟

يشكّل الذكاء الاصطناعي اليوم ركيزة استراتيجية في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وأنماط القوة، وأدوات التأثير السياسي. وقد دفعت المخاوف المتعلقة بالأمن، والتحكم بالبيانات، والمخاطر الأخلاقية، إلى طرح فكرة إنشاء وكالة دولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، على غرار مؤسسات دولية قائمة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية.

غير أن التجربة المؤسسية للنظام الدولي تُظهر أن بنية المؤسسات غالبًا ما تعكس اختلالات القوة بدل أن تصحّحها، كما يتضح في آليات التصويت داخل مجلس الأمن الدولي. من هنا تبرز الإشكالية المركزية: هل يمكن أن تتحول وكالة دولية للذكاء الاصطناعي إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة التكنولوجية والسياسية؟ وللإجابة على الاشكالية المطروحة، تستند الورقة إلى مقاربتين نظريتين:

1. **الواقعية البنيوية وإعادة إنتاج القوة** التي ترى أنّ المؤسسات الدولية تتشكل وفق مصالح القوى الكبرى.4 وحيث يرى Kenneth Waltz أنّ المؤسسات الدولية تعكس توزيع القوة في النظام الدولي ولا تغيّره جذريًا.5 وعليه، فإن أي وكالة دولية للذكاء الاصطناعي ستنشأ في سياق تنافس أساسي بين قوى تريد الهيمنة والسيطرة، وقوى صاعدة تعمل على الاستفادة ايجابيًا من تكنولوجيا جديدة ومتطورة.
2. **الاقتصاد السياسي الرقمي الدولي** الذي يربط بين البنية الاقتصادية العالمية وأشكال الهيمنة التنظيمية.6 حيث يؤكد تقرير:UNCTAD Digital Economy Report 2023 "أنّ تركيز البيانات وقدرات الذكاء

[1] https://www.itu.int/ar/mediacentre/Pages/MA-2024-06-16-AI-for-Good-2025.aspx. https://globalaigov.org/

[2] https://ifai-us.org/ar/about-us .Multinational AGI Consortium (MAGIC): A Proposal for International Coordination on AI . https://arxiv.org/abs/2310.09217.

[3] International AI Safety Report 2025, p. 14.

[4] Robert O. Keohane, *After Hegemony* (Princeton: Princeton University Press, 1984).

[5] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (1979).

[6] AI Safety Consortium, *International AI Safety Report 2025* (London, 2025), 52.

الاصـطناعي في عدد قليل من البلدان يُنذر بتعميق التبعية الرقمية للدول النامية."7 هذا الاقتباس يضـع الأساس النظري لفكرة "**لاستعمار الرقمي المقنن**".

إضـافة إلى ذلك، تشـير Susan Strange إلى أن السـلطة في الاقتصـاد العالمي الحديث لا تُمارس فقط عبر القوة العسـكرية، بل من خلال **التحكم** في الأسـواق والبنية المالية والمعرفية.8 وينسـحب هذا التحليل على البنية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

أوّلًا: مخاطر الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي

تؤكد أدبيات الحوكمة العالمية أن المؤسسات الدولية لا تنشأ في فراغ، بل ضمن توازنات قوة. وفق نظرية الواقعية البنيوية، تميل القوى الكبرى إلى تصـميم المؤسـسـات بما يخدم مصـالحها الاسـتراتيجية. ووفقًا للواقعية البنيوية: أي وكالة دولية للذكاء الاصطناعي لن تكون محايدة بالكامل، كما أنّ الدول الكبرى ستسعى لتصميمها بما يحافظ على موقعها في توزيع القدرات. وسـتتحوّل المعايير التقنية إلى أدوات لإدارة ميزان القوى. فالبنية اللاسـلطوية للنظام الدولي تعني أنّ التعاون الدولي في مجال حساس كالذكاء الاصطناعي سيظل خاضعًا لمنطق القوة، لا لمنطق الأخلاق وحده[9]. بالمقابل، ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية أنّ المؤسسات تقلل من الفوضى الدولية لكنها لا تلغي اختلالات القوة.

إنّ فكرة إنشاء **وكالة دولية للذكاء الاصـطناعي** تمثل اسـتجابة طبيعية لتسـارع التحولات التقنية، وتصـاعد المخاطر المرتبطة باسـتخدامات الذكاء الاصـطناعي في الأمن والدفاع والاقتصـاد والإعلام. وغالبًا ما يُسـتحضر نموذج **International Atomic Energy Agency** كمرجعية مؤسسية لتنظيم تكنولوجيا عالية الخطورة، غير أنّ إسقاط هذا النموذج على مجال الذكاء الاصـطناعي يواجه تعقيدات بنيوية أعمق بكثير. وفي حالة الذكاء الاصـطناعي، يتعاظم الخطر بسبب تركّز البنية التحتية في عدد محدود من الدول، كاحتكار الرقائق المتقدمة، وسيطرة الشركات العابرة للحدود على النماذج اللغوية الكبرى. وبالتالي، فإن أي وكالة دولية قد تتحول إلى إطار لتثبيت هذه البنية بدل تعديلها.

1. احتكار وضع المعايير وإعادة تشكيل القوة

إن المعايير التقنية ليست محايدة سياسيًا. وكما يبيّن Joseph Nye، فإن القوة في العصر الرقمي تقوم على "القدرة على تحديد الأجندة وصـياغة القواعد."[10] وعليه، إذا صُـمِّمت الوكالة بنظام تصـويت مرجّح أو تمويل متركّز في يد القوى الكبرى، فستتحول إلى منصة لفرض تعريفات محددة للمخاطر الأخلاقية، معايير الامتثال، وحدود الاستخدام. وهو ما يعكس ما يسميه Manuel Castells "السلطة الشبكية" القائمة على التحكم في تدفق المعلومات.[11]

وما سـيحصـل واقعيًا هو نقل "السـيادة الرقمية" من الدول الضـعيفة إلى مركز عالمي تهيمن عليه قوى محددة، تعمل على فرض معايير سياسية مغلّفة تقنيًا. من هذا المنطلق، يبدو أنّ من أخطر السيناريوهات أن تُفرض معايير تتعلق بالمحتوى المقبول، خطاب الكراهية، والمعلومات المضـللة، كما أخلاقيات الاسـتخدام. لكن هذه المفاهيم

[7] UNCTAD, *Digital Economy Report 2023*, p. 8.

[8] Susan Strange, *States and Markets* (London: Pinter, 1988).

[9] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), 74.

[10] Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power* (New York: Public Affairs, 2011).

[11] Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, 2nd ed. (Oxford: Blackwell, 2010).

ليست محايدة سياسيًا. فقد تتحول المعايير التقنية إلى أدوات ضغط على أنظمة سياسية غير منسجمة مع المعايير الغربية، وذرائع لفرض عقوبات تقنية أو عزل رقمي.

2. المخاطر الاقتصادية – من التنظيم إلى الاحتكار المقنن

تُظهر دراسات Shoshana Zuboff أنّ الرأسمالية الرقمية المعاصرة تقوم على احتكار البيانات وتحويلها إلى مصدر قوة غير مسبوق.[12] كما يؤكد Nick Srnicek أنّ منصات التكنولوجيا الكبرى تعزز موقعها عبر التنظيمات التي تعيق دخول المنافسين.[13] ووفق OECD AI Policy Review 2024: "قد تؤثر تكاليف الامتثال المرتبطة بمعايير الذكاء الاصطناعي الدولية بشكل غير متناسب على الاقتصادات الناشئة."[14] أي أن الامتثال قد يصبح عائقًا تنمويًا.

في هذا السياق، قد يؤدي إنشاء نظام تراخيص عالمي للذكاء الاصطناعي إلى رفع تكلفة الامتثال، وذلك من خلال إقصاء الشركات الناشئة في الدول النامية، وتكريس احتكار الشركات الكبرى للبنية التحتية السحابية. كما تشير تقارير UNCTAD إلى أنّ تركّز البنية الرقمية في عدد محدود من الدول يعمّق الفجوة التنموية الرقمية.15

تخشى الشركات أن يؤدي التنظيم الدولي إلى: إبطاء التطوير، وزيادة تكاليف الامتثال، إضافة إلى فقدان القدرة التنافسية. كما أنّ البيانات هي الوقود الأساسي للذكاء الاصطناعي. لكن: من يملك البيانات؟ هل يمكن فرض مشاركة دولية؟ ماذا عن السيادة الرقمية؟ هذه الأسئلة تمسّ صميم الاقتصاد الرقمي العالمي.

3. المخاطر الجيوسياسية

يؤكد تقرير *Global AI Governance Architecture 2025* على أنّه: "من المرجح أن تحدد بنية حوكمة الذكاء الاصطناعي ميزان القوى في العصر الرقمي."[16] بمعنى أنّ شكل المؤسسة يحدد شكل النظام الدولي القادم. من هذا المنطلق، تبرز التحديات الجيوسياسية من خلال **صراع القوى الكبرى**، فالذكاء الاصطناعي أصبح ساحة تنافس استراتيجي بين: الولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى قوى صاعدة أخرى تعمل على أن يكون لديها مشارك حقيقية في هذه المنافسة المحتدمة. فكل طرف يسعى إلى: فرض معاييره التقنية، حماية تفوقه الصناعي، ومنع خصومه من الوصول إلى التقنيات الحساسة. **فالولايات المتحدة** تصنّف الذكاء الاصطناعي كعنصر رئيسي في التفوق التكنولوجي والأمني. هناك اتجاهات تشريعية تهدف إلى بسط سيطرة سياسية على السوق ومنع اعتماد تكنولوجيات من منافسيها الاستراتيجيين (مثل الصين)، بحجة الأمن القومي. هذا المنظور يعني أن أي وكالة دولية تقترحها الولايات المتحدة ستُنظر إليها بوصفها أداة لتعزيز قيمها الاقتصادية والسياسية—مثل الحرية والابتكار المدعوم بالأسواق—أكثر من كونه إطارًا عالميًا متوازنًا.

كما يلعب **الاتحاد الأوروبي** دورًا مختلفًا؛ فهو يركز على تنظيم الذكاء الاصطناعي وفقًا للقانون والحقوق الإنسانية (مثال: قانون الذكاء الاصطناعي)، ويسعى لخلق معيار قانوني أكثر تشددًا في الحوكمة، يوازن بين الابتكار والحماية الاجتماعية. هذا النهج القانوني يجعل الاتحاد الأوروبي لاعبًا مؤثرًا في أي هيئة دولية مستقبلية، ولكن مختلفًا في أولوياته عن الولايات المتحدة. أمّا **الصين** فقد دعت صراحة لإنشاء منظمة عالمية للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، معتبرة أنّ التكنولوجيا يجب أن تكون أداة خدمة عالمية وليست حكرًا على عدد محدد من الدول .كما ترى في وكالة دولية فرصة لتقليل الهيمنة التقنية الغربية—خاصة الأمريكية—وتوسيع نفوذها، وكذلك لربط

[12] Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism* (New York: Public Affairs, 2019).

[13] Nick Srnicek, *Platform Capitalism* (Cambridge: Polity Press, 2017).

[14] OECD, AI Policy Review 2024, p. 29.

[15] UNCTAD, *Digital Economy Report* (Geneva: United Nations, 2021).

[16] Global AI Governance Architecture Report 2025, p. 11.

الدول النامية بمسار تعاون أوسع في الذكاء الاصطناعي. إنّ إنشاء وكالة دولية يتطلب تنازلًا جزئيًا عن السيادة التقنية، وهو أمر يصعب قبوله في سياق "سباق تسلّح رقمي".

كما أنّ القوى العالمية المسيطرة اليوم على الذكاء الاصطناعي، مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الاوروبي، سيصبحون واضعي المعايير الفعلية، بينما تتحول الدول النامية إلى متلقٍّ للسياسات. إضافة إلى مخاطر **عسكرة الذكاء الاصطناعي**، أي الاستخدامات العسكرية (الطائرات ذاتية التشغيل، أنظمة الاستهداف، الحرب السيبرانية) التي تجعل الدول تتحفظ على أي آلية رقابية قد تكشف أسرارًا دفاعية. وهنا يظهر اختلاف جوهري عن النموذج النووي: البرنامج النووي يمكن حصره في منشآت مادية، أما الذكاء الاصطناعي فيمكن تطويره داخل مختبرات مدنية أو حتى شركات خاصة.

4. المخاطر البنيوية العميقة

تبرز المخاطر البنيوية العميقة في العديد من المسائل المهمة منها التحكم بمعايير الأخلاقيات، وهي ليست معايير تقنية فقط، بل قيمية وثقافية. كما مركزية نقاط النفوذ التي وصفها تقرير 2026، حيث قد تتحول البنية التنظيمية إلى أداة ضغط سياسي.[17]إضافة إلى تكريس الفجوة الرقمية التي تعكس القدرة التكنولوجية على وضع المعايير بشكل متزايد."[18]

إنّ التوصل إلى حد أدنى من التوافق الأخلاقي، هو أمر معقد في ظل اختلاف الرؤى حول العديد من المسائل مثل المراقبة الجماعية، حرية التعبير، واستخدامات الذكاء الاصطناعي في الأمن. من هذا المنطلق، تخشى العديد من الدول أن تتحول الوكالة إلى أداة احتكار معرفي بيد الدول المتقدمة، فتُفرض قيود على الوصول إلى التكنولوجيا تحت شعار "السلامة".

5. المخاطر الثقافية والمعرفية

تبدو الاشكالية هنا، في فرض نموذج قيمي عالمي، فإذا وضعت الوكالة معايير أخلاقية موحدة، فالسؤال: من يحدد الأخلاق؟ هل القيم الليبرالية الغربية؟ أم النموذج الصيني؟ أم منظومة تعددية حقيقية؟ وفي حال غلبة نموذج واحد، سنشهد إعادة تشكيل الخطاب العالمي، وتهميش ثقافات محلية، وإعادة تعريف المقبول والمرفوض عالميًا.

إنّ الذكاء الاصطناعي قادر على إعادة هندسة الرأي العام من خلال تشكيل تدفق المعلومات، توجيه الخوارزميات، التأثير على الانتخابات، وخلق روايات مهيمنة. وهذا يعني باختصار إنشاء وكالة مركزية لتتحكم – نظريًا – في معايير عمل هذه الأنظمة عالميًا. وهنا يكمن الخطر الأكبر: ليس في الرقابة المباشرة، بل في "إعادة برمجة الإدراك الجمعي".

[17] International AI Safety Report 2026 (London: AI Safety Consortium, 2026), 48, 63.

[18] OECD, *AI Policy Review 2024* (Paris: OECD Publishing, 2024), 14.

ثانيًا: السيادة الرقمية وإشكالية البيانات

يشـــير *International AI Safety Report 2026* إلى أنّه "قد تؤدي مركزية البيانات في أطر حوكمة الذكاء الاصـطناعي العالمية إلى خلق نقاط نفوذ اسـتراتيجية." [19] هذا التعبير (strategic leverage points) يحمل دلالة سـياسـية واضـحة: أنّ النقطة التنظيمية قد تتحول إلى أداة ضـغط ومن يمتلكها بالتأكيد يمتلك القدرة على الهيمنة والسيطرة.

أصبحت "السيادة الرقمية" مفهومًا محوريًا في النقاشات الدولية، ذلك أنّ فرض معايير شـفافية أو مشـاركة بيانات عبر وكالة دولية قد يؤدي إلى تقويض خصـوصـية البيانات الوطنية، وتعريض البنى الأمنية للاختراق، وأيضـا خلق أدوات ضـغط سـياسـية عبر تقارير الامتثال. وقد أشـار تقرير OECD حول حوكمة الذكاء الاصـطناعي إلى أهمية احترام الخصوصيات الوطنية في وضع المعايير الدولية.[20]

1. من سيادة الإقليم إلى سيادة البيانات

أدخلت التحولات الرقمية مفهومًا جديدًا للســـيادة يتمحور حول التحكم في البيانات والبنى التحتية الحاســـوبية. يشـير تقرير *UNCTAD Digital Economy Report 2024* إلى أنّ إدارة البيانات أصـبحت بشـكل متزايد بُعدًا أساسـيًا من أبعاد السـيادة الوطنية."[21] هذا التحول يضـع أي وكالة دولية محتملة أمام معضـلة قانونية: كيف يمكن إنشاء آلية رقابية عابرة للحدود دون المساس بالاختصاص الدستوري للدول في حماية بياناتها وأمنها القومي؟

2. التداخل مع التشريعات الإقليمية

اعتمد الاتحاد الأوروبي في 2024 "قانون الذكاء الاصـطناعي"(AI Act) ، باعتباره أول إطار شـامل لتنظيم المخاطر التقنية. وقد أكدت المفوضـية الأوروبية أن: قانون الذكاء الاصـطناعي سـيؤسـس هيكلًا تنظيميًا قائمًا على المخاطر ومستندًا إلى الحقوق الأساسية."[22] لكن يبقى السؤال الاهم هنا، إذا أنشئت وكالة دولية، فهل ستُخضع التشريعات الإقليمية مثل AI Act لمعيار عالمي موحّد؟ أم ستنشأ ازدواجية تنظيمية تُضعف سيادة القرار الوطني؟

ثالثًا: الأبعاد القانونية وإشكالية لازدواجية المعايير

يطرح إنشـــاء وكـالـة دوليـة ملزمـة قـانونيًـا إشـــكـاليـة العلاقـة بين القـانون الـدولي والســـيـادة الوطنيـة. كما أنّ التجربة الدولية أثبتت أنّ تطبيق المعايير قد يخضـع للاعتبارات السـياسـية.[23] وبالتالي، فإن خطر ازدواجية المعايير يبقى قائمًا، خاصّـة في ظل غياب آليات مسـاءلة متكافئة. كما أنّ إنشـاء وكالة دولية ملزمة قانونيًا في مجال الذكاء الاصـطناعي يثير إشـكاليات مركّبة تتصـل ببنية النظام القانوني الدولي ذاته، وبحدود التداخل بين الالتزامات التعاهدية والسـيادة الدسـتورية. فالقانون الدولي العام يقوم — من حيث المبدأ — على رضـا الدول، غير أن تطوّر

[19] International AI Safety Report 2026, p. 63.

[20] Francesca Bria, "Digital Sovereignty and the European Model," *European Policy Review*, 2020.

[21] UNCTAD, *Digital Economy Report 2024* (Geneva: United Nations, 2024), 5.

[22] European Commission, *AI Act Official Text* (Brussels, 2024), 3.

[23] OECD, *Recommendation of the Council on Artificial Intelligence*, 2019.

أنماط الحوكمة التقنية المعولمة أدخل أشـــكالًا جديدة من "الإلزام التنظيمي" غير التقليدي، عبر المعايير الفنية، وآليات الامتثال، وأنظمة الشهادات العابرة للحدود.

1. التعارض بين الإلزام الدولي والاختصاص الدستوري

إنّ أي وكالة ذات صلاحيات رقابية أو تقريرية ملزمة ستستند غالبًا إلى اتفاقية دولية تؤسس لاختصاصها. غير أنّ هذا الاختصاص قد يتقاطع مع: صلاحيات السلطة التشريعية في سنّ القوانين الرقمية؛ اختصاص السلطة التنفيذية في حماية الأمن القومي؛ واختصاص القضاء الدستوري في حماية الحقوق الأساسية. وقد أكدت تقارير أممية حديثة أنّ الذكاء الاصطناعي يمسّ مباشرة مجالات محمية دستوريًا مثل الخصوصية، وحرية التعبير، وعدم التمييز. ففي التقرير النهائي للهيئة الاســتشــارية للأمم المتحدة حول الذكاء الاصــطناعي (2024) جاء فيه أنّه "تتقاطع حوكمة الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر مع الحماية الدستورية، بما في ذلك الخصوصية والمساواة والإجراءات القانونية الواجبة؛ لذلك، يجب على أي إطار عالمي أن يحترم الأنظمة الدســتورية المحلية."[24] وعليه، فإنّ فرض معايير دولية تفصيلية قد يُفسَّر داخليًا باعتباره تقييدًا لسلطة المشرّع الوطني، أو مساسًا بمبدأ سمو الدستور.

2. إشكالية "تدويل المعايير" وتحولها إلى التزام فعلي

رغم أنّ كثيرًا من الصكوك الدولية في المجال التقني تُقدَّم بوصفها "إرشادية" soft law إلا أنّ التجربة أثبتت أنّ المعايير التقنية تتحول عمليًا إلى التزام فعلي بحكم اشتراطها في سلاسل التوريد العالمية؛ اعتمادها من شركات كبرى تهيمن على السوق؛ وربطها بإمكانية الوصول إلى الأسواق أو التمويل. وقد أشار تقرير *Global AI Governance Architecture 2025* إلى أنّه "غالبًا ما تصبح معايير الذكاء الاصطناعي غير الملزمة قانونًا إلزامية بحكم الواقع عند تضمينها في قواعد الشراء وأنظمة الشهادات وشروط التجارة."[25] وهنا يبرز خطر "الإلزام غير المباشر"، حيث لا تُجبَر الدولة قانونيًا، لكنها تُدفع اقتصاديًا وسياسيًا إلى الامتثال، مما يخلق طبقة جديدة من الضغط التنظيمي تتجاوز الآليات القضائية التقليدية.

3. ازدواجية المعايير: المعيار البنيوي للمساءلة غير المتكافئة

تتجلّى ازدواجية المعايير عندما تختلف آليات تطبيق القواعد أو مساءلة المخالفين بحسب موقعهم في بنية القوة الدولية. ففي المجال التقني، قد تتمتع الدول المتقدمة تكنولوجيًا بقدرة تفاوضية أعلى في صياغة المعايير؛ تفسير قواعد الامتثال؛ والتأثير على تقارير التقييم. وقد حذر *International AI Safety Report 2025* من أنّ الهيئات الحكومية معرضة لخطر تطبيق غير متكافئ للمساءلة إذا لم يتم تطبيق آليات المساءلة بالتساوي على الجهات الفاعلة المهيمنة تكنولوجيًا.[26] كما أنّ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أشارت في مراجعتها لسياسات الذكاء الاصطناعي (2024) إلى أنّ القدرة على وضع المعايير موزعة بشكل غير متساوٍ، وغالبًا ما تعكس الريادة التكنولوجية بدلاً من التمثيل العادل."[27] وهذا يعني أنّ الدول الأقل قدرة قد تخضع لتدقيق أشد، في حين يُمنح اللاعبون الكبار مساحة أوسع للتفسير أو التأجيل.

[24] United Nations Advisory Body on Artificial Intelligence, *Final Report* (New York: United Nations, 2024).18.

[25] Global AI Governance Architecture 2025 (Oxford: Global Policy Press, 2025), 41.

[26] AI Safety Consortium, *International AI Safety Report 2025* (London, 2025), 52.

[27] OECD, *AI Policy Review 2024* (Paris: OECD Publishing, 2024), 14.

4. العلاقة بين الحوكمة التقنية والتجارة الدولية

قد ترتبط معايير الوكالة الدولية المقترحة بأنظمة التجارة والاستثمار. فاشتراط "الامتثال لمعايير الذكاء الاصطناعي العالمية" كشرط للوصول إلى الأسواق قد يحوّل التنظيم إلى أداة ضغط اقتصادي. وفي تقرير *UNCTAD Digital Economy Report 2024* ورد أنّ "التنظيم الرقمي يؤثر بشكل متزايد على الوصول إلى الأسواق، وتدفقات الاستثمار، وإدارة البيانات عبر الحدود."[28] وبذلك، يصبح الامتثال التنظيمي شرطًا تجاريًا، مما يعمّق التداخل بين القانون الدولي الاقتصادي وقواعد الحوكمة التقنية.

5. إشكالية آليات الطعن والتقاضي

سؤال جوهري يطرح نفسه: إذا اعتبرت دولة ما أنّ الوكالة الدولية طبّقت معيارًا بصورة انتقائية أو سياسية، فما هي آلية الطعن؟ هل ستوجد محكمة متخصصة؟ هل سيكون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ممكنًا؟ أم ستُترك النزاعات لآليات دبلوماسية تفاوضية؟ إنّ غياب آلية قضائية مستقلة يعزز خطر التسييس. أما وجودها، فقد يخلق تعقيدًا إضافيًا في هيكل القضاء الدولي.

6. التسييس المحتمل لتقارير الامتثال

تعتمد الوكالات الدولية عادة على تقارير دورية حول الامتثال، غير أنّ صياغة هذه التقارير قد تحمل أبعادًا سياسية ضمنية، خاصة إذا ارتبطت بنتائج عملية مثل: فرض قيود تصديرية؛ أو تعليق تراخيص؛ وتوصيات بعقوبات. وقد أشار *International AI Safety Report 2026* إلى أنّه "يجب عزل تقارير الامتثال عن التنافس الجيوسياسي؛ وإلا فقد يُنظر إلى التقييمات على أنها أدوات للمنافسة الاستراتيجية."[29]

1. التوازن بين الشفافية والسيادة الأمنية

تتطلب آليات التفتيش أو التدقيق الوصول إلى بيانات حساسة أو نماذج خوارزمية متقدمة. وهنا تتصادم الشفافية مع اعتبارات الأمن القومي. إذ قد ترى بعض الدول أنّ الكشف عن تفاصيل نماذجها أو بنيتها الحاسوبية يعرّضها لمخاطر استراتيجية كبيرة تتجاوز مجرد التجسس او السيطرة على المعلومات إلى التدمير البنيوي والاجتماعي والهيكلي للدولة المستهدفة.

إنّ إشكالية ازدواجية المعايير ليست احتمالًا عرضيًا، بل خطر بنيوي مرتبط بتفاوت القوة التقنية؛ كما غياب آليات مساءلة متكافئة؛ وتشابك التنظيم مع المصالح الاقتصادية والجيوسياسية. وعليه، فإنّ أيّ تصميم مؤسسي لوكالة دولية للذكاء الاصطناعي ينبغي أن يتضمن آلية تصويت متوازنة لا تعكس فقط الوزن الاقتصادي، جهاز مراجعة مستقل تقنيًا وقضائيًا، وشفافية كاملة في تقارير الامتثال. إضافة إلى ضمان حق الطعن والمراجعة المتكافئة. وإلا فإن الوكالة قد تتحول — بدل أن تكون أداة تنسيق عالمي — إلى فضاء لإعادة إنتاج التراتبية الدولية في ثوب قانوني.

[28] UNCTAD, *Digital Economy Report 2024* (Geneva: United Nations, 2024), 7.

[29] AI Safety Consortium, *International AI Safety Report 2026* (London, 2026), 63.

الخاتمة

إنّ إنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي ليس خيارًا تقنيًا بحتًا، بل تحوّلًا في بنية النظام الدولي. فإذا لم تُصمَّم وفق آليات تمثيل عادلة وضـــمانات لحماية الســـيادة الرقمية، فقد تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة تحت غطاء الحوكمة العالمية. كما أنّ التجارب المقارنة مع المؤســـســـات الدولية القائمة تكشـــف أنّ الخطر لا يكمن في فكرة الحوكمة ذاتها، بل في هندسة السلطة داخلها.

التحدي الحقيقي إذًا ليس في مبدأ التنظيم، بل في هندسـة السـلطة داخل المؤسـسـة نفسـها. فإذا لم تُصـمَّم آليات التصـويت والتمويل والامتثال على أسـاس التوازن والتمثيل العادل، فقد تتحول الوكالة إلى: منصـة لترسـيخ التفوق التكنولوجي، ولأداة لإعادة توزيع النفوذ والعســكرة الرقمية. والأخطر من ذلك أن تكون بنية ضــغط جيوســياسي جديدة. إنّ التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول الصاعدة اليوم في وجه الهيمنة الرقمية العالمية التي سيطر عليها الغرب، هو تحقيق توازن دقيق بين إدارة المخاطر العابرة للحدود، وحماية الســـيادة الوطنية، وضـــمان العدالة الرقمية العالمية. الخطر لا يكمن في "الذكاء الاصـــطناعي" بحد ذاته، بل في **مَن يضـــع القواعد، ومن يراقب، ومن يحاســب، ومن يُســتثنى**. وفي عالم تتزايد فيه فجوة القوة التكنولوجية، فإنّ أيّ بنية تنظيمية دولية غير متوازنة قد تتحول من أداة حماية إلى أداة هيمنة.